

# الوطن Economy الاقتصادي

قفزت بواقع «33» ملياراً خلال عام .. «براند فاينانس» :

## «256» مليار دولار قيمة علامة قطر التجارية



قطر تنفوق عالمياً

قطر تفوقت على «60» دولة حول العالم بالتصنيف

كتب- سعيد صيب

تقدمت دولة قطر مركزين في مؤشر أكثر العلامات التجارية قيمة للدول حول العالم مصنفة المرتبة 40 عالمياً في تصنيف العام 2018 مقارنة مع المرتبة 42 عالمياً في تصنيف العام 2017 وقفزت قيمة اسم قطر عالمياً بنسبة 15% وواقع 33 مليار دولار (120.1 مليار ريال قطري) من مستوى بلغ 223 مليار دولار (811.7 مليار ريال قطري) في تصنيف 2017 إلى مستوى بلغ 256 مليار دولار (931.8 مليار ريال قطري) ما يلاصق مستوى التريليون ريال قطري ويكشف المؤشر ذاته عن تفوق دولة قطر على 60 دولة حول العالم من حيث قيمة العلامة التجارية.

### «3» عوامل تحدد التصنيف وهي: الاستثمارات والمجتمع والسلع

### تعزيز الحضور القطري عالمياً بالانفتاح وتطوير التشريعات الاقتصادية

القطري في النشاط الاقتصادي والذي فتح المجال للاستثمار الأجنبي بنسبة تملك 100% في جميع القطاعات، فضلا عن التعديلات التي تم إجرائها على قانون المناطق الحرة وهو ما يدعم بيئة الأعمال علاوة على مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو قيد الإنجاز حاليا ومشروع قانون بشأن تنظيم تملك غير القطريين للقطر والاندماج بينها والذي وافق عليه مجلس الوزراء في أبريل الماضي وكذلك إعفاء مواطني 80 دولة من تأشيرة الدخول.

وتوليا تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكثر العلامات التجارية قيمة للدول حول العالم ثم جاءت الصين بالترتيب الثانية عالمياً تلتها: ألمانيا وبريطانيا واليابان وفرنسا وكندا وإيطاليا والهند وكوريا الجنوبية على التوالي ويشير مؤشر براند فاينانس العالمي إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بمكانتها كأكبر دولة في العالم من حيث قيمة العلامة التجارية فيما تحتل الصين خطوات متسارعة للحاق بها الأمر الذي يعكس عدم التأثر للحرب التجارية العالمية المتبادلة بين قطبي الاقتصاد العالمي الأكبر أمريكا والصين وعلى الرغم من مخاوف تأخير انضمام بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي والمركبات، فإن برناميتها مازالت تحافظ على قوتها في قائمة العشرة الكبار على مستوى العالم من حيث قيمة العلامات التجارية للدول.

مكاتب شركات عالمية في سنغافورة، وقيمتها 2.4 مليار دولار وفنادق «غروفنر هاوس» في لندن، و«بلزا» و«دريم تاون» في نيويورك أحد أبرز الأيقونات المعمارية في مدينة نيويورك، مقابل نحو 600 مليون دولار كما قامت بالإعلان عن إنشاء صنوق استثماري بقيمة مستهدفة تزيد على مليار دولار أمريكي مخصص لقطاع الضيافة في مختلف بلدان جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية وذلك بالتعاون مع مجموعة أكبر بلدان أفريقية وأيضاً افتتحت كاترا للاستثمار قبل أيام رسمياً منتج بيجرستوك في بحيرة لوسيرن بسويسرا بعد تسعة أعوام من أعمال البناء والتحديث وإعادة التصميم واسعة النطاق والتي أسهمت بإجتماع هذا الصرح التاريخي وتعزيز حضوره ومكانته، وتبلغ تكلفة المشروع مليار دولار ويتوزع مع ذلك قام جهاز قطر للاستثمار بزيادة حصته في بنك كريدني سويس السويسري ليرفع حصته إلى 65.2% ويصبح أكبر مساهم في البنك العالمي.

وتنوع الاستثمارات الحكومية في الخارج بشكل جغرافي مدروس حيث تحوز الدولة أيقونات استثمارية عالية عبر جهاز قطر للاستثمار وتشتمل هذه أهم الاستثمارات في كل من: «سينسوري» و«فولكس واجن» و«هاردوز» و«برج شارد» و«كناري وارف» و«باركلز» و«كريدني سويس» و«جيبليكو» و«سيمنز» و«برج أسكوير» الذي يضم

التي شملت اعلان جهاز قطر للاستثمار استثمار 500 مليون دولار لتطوير مواقع سياحية في إندونيسيا واشترت شركة كاترا للضيافة فندق بلازا أحد أبرز الأيقونات المعمارية في مدينة نيويورك، مقابل نحو 600 مليون دولار كما قامت بالإعلان عن إنشاء صنوق استثماري بقيمة مستهدفة تزيد على مليار دولار أمريكي مخصص لقطاع الضيافة في مختلف بلدان جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية وذلك بالتعاون مع مجموعة أكبر بلدان أفريقية وأيضاً افتتحت كاترا للاستثمار قبل أيام رسمياً منتج بيجرستوك في بحيرة لوسيرن بسويسرا بعد تسعة أعوام من أعمال البناء والتحديث وإعادة التصميم واسعة النطاق والتي أسهمت بإجتماع هذا الصرح التاريخي وتعزيز حضوره ومكانته، وتبلغ تكلفة المشروع مليار دولار ويتوزع مع ذلك قام جهاز قطر للاستثمار بزيادة حصته في بنك كريدني سويس السويسري ليرفع حصته إلى 65.2% ويصبح أكبر مساهم في البنك العالمي.

وتنوع الاستثمارات الحكومية في الخارج بشكل جغرافي مدروس حيث تحوز الدولة أيقونات استثمارية عالية عبر جهاز قطر للاستثمار وتشتمل هذه أهم الاستثمارات في كل من: «سينسوري» و«فولكس واجن» و«هاردوز» و«برج شارد» و«كناري وارف» و«باركلز» و«كريدني سويس» و«جيبليكو» و«سيمنز» و«برج أسكوير» الذي يضم

## تأسيس «31.1» ألف شركة منذ بدء الحصار

### تحسين بيئة الأعمال وراه زيادة شعبية الاستثمار

72 ساعة فقط، كما تم إلزام قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، والذي يجيز تغير القطريين الاستثمار في جميع القطاعات بما فيها البنوك وشركات التأمين، كما يتيح للمستثمر الأجنبي التملك بنسبة 100% في غالبية قطاعات الاستثمار بعدما كانت هذه النسبة لا تزيد على 49%، وهو ما انعكس بصورة واضحة على بلوغ حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية في قطر خلال الربع الأول من العام 2018، مستوى 676.4 مليار ريال، بالإضافة إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم 34 لسنة 2005 بشأن المناطق الحرة الاستثمارية، مما يشكل رافداً أساسياً في تعزيز القدرة الاقتصادية المحلية للدولة، وجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإيجاد بيئة استثمارية متطورة ومحفزة للانشطة الاقتصادية، علاوة على إطلاق مبادرة إصدار رخصة إصدار مخزن تجاري في 72 ساعة (3 أيام) بدلاً من 55 يوماً مع تخفيض

581 سجلاً تجارياً في هذا المجال، وتم إصدار 205 سجلاً لشركات التنظيفات، كما تم إصدار 106 سجلات لأنشطة الخدمات وتخليص العلامات، وتم إصدار 83 سجلاً لتجارة مواد البناء، وتم إصدار 53 سجلاً لتجارة السلع المعمورة.

وأوضح تقريران عن عدد الرخص التجارية التي تم إصدارها أو تعديلها أو تجديدهما خلال شهر سبتمبر الماضي بلغ 5024 رخصة تجارية، بينما بلغ عدد الرخص التي أصدرتها الوزارة 1796 رخصة، بينما جرى تعديل 864 رخصة، وبلغ عدد الرخص التي تم تجديدهما 2364 رخصة تجارية.

وبلغت نسبة الشركات المغلقة من الشركات الجديدة خلال شهر سبتمبر 10.8%.

وبالنسبة لأنشطة الأكثر شديداً في سبتمبر الماضي فقد تصدرت تجارة مواد البناء بنسبة 36%، بينما جاءت في المرتبة الثانية التنظيفات بنسبة 20%، وجاءت تجارة السلع المعمورة في المرتبة الثالثة بنسبة 18%، وفي المرتبة الرابعة جاءت تجارة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية ومحلاتها بنسبة 15%، وجاءت شركات المقاولات بنسبة 11%.

وبالنسبة لعدد المخالفات التي أسفرت عنها الحملات التفتيشية التي توأظف عليها إدارة الاستثمار والتسجيل والتراخيص التجارية، فقد بلغت في سبتمبر الماضي 214 مخالفة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لممارسة الأنشطة التجارية.

وبالنسبة للعمليات التي تم إجرائها في الأفرع الخارجية لوزارة خلال شهر سبتمبر الماضي فقد بلغ عددها 37 ألفاً و512 معاملة.

وفي مجال حقوق الملكية الفكرية، بلغ عدد طلبات براءات الاختراع الجديدة خلال سبتمبر الماضي 52 طلباً، كما تم تجديد 247 طلب براءة اختراع بينما بلغ عدد طلبات العلامات التجارية التي تم تسجيلها الشهر الماضي 21 إجراء، كما تم إصدار 32 شهادة في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، وبلغ عدد الضبطيات القضائية لإدارة الملكية الفكرية 22 ضبطية خلال شهر سبتمبر 2018.

عند الإجراءات المتبعة لتصل إلى 5 إجراءات بدلاً من 10 إجراءات). وعلى أساس شهري وبحسب تقرير سير الأعمال لقطاع التجارة فقد بلغ عدد السجلات التجارية الرئيسية الجديدة في سبتمبر الماضي 1528 سجلاً، بينما بلغ عدد السجلات التجارية الفرعية الجديدة 935 سجلاً.

وتصدرت الشركات ذات المسؤولية المحدودة نسب السجلات التجارية الرئيسية بنسبة 60% في سبتمبر الماضي، بينما حلت فئة الشركات ذات المسؤولية المحدودة مالكا شخص واحد في المرتبة الثانية بنسبة 31%، وجاءت المؤسسة الفردية في المرتبة الثالثة بنسبة 9%، وهذا وتصدرت شركات المقاولات خلال شهر سبتمبر الماضي قائمة الأنشطة الأكثر استخداماً، حيث تم إصدار

بلغ إجمالي عدد الشركات التي تم تأسيسها منذ بدء الحصار الجائر على قطر في 5 يونيو 2017 وحتى شهر سبتمبر الماضي 31.1 ألف شركة جديدة تنوعت على 2463 شركة في شهر سبتمبر الماضي، و1416 شركة في أغسطس الماضي، و2162 شركة في شهر يوليو الماضي، و1043 شركة في شهر يونيو من العام الحالي، و1958 شركة في شهر مايو من العام الجاري، و2295 شركة في شهر أبريل الماضي، و1932 شركة في شهر مارس من العام الجاري، و2092 شركة جديدة في فبراير، و3001 شركة في يناير من العام الجاري، و2572 شركة في شهر ديسمبر من العام الماضي، و2429 شركة خلال شهر نوفمبر 2017، كما تم تسجيل نحو 2062 شركة خلال شهر أكتوبر 2017، بالإضافة إلى تسجيل 1015 شركة في سبتمبر، و1766 شركة في أغسطس في شهر أغسطس 1590 شركة في شهر يوليو، وبلغ عدد الشركات التي تم تسجيلها في شهر يونيو 2017 بالترتيب من بدء الحصار الجائر على قطر 1357 شركة، وذلك بحسب ما رصدته «الوطن» بناء على إحصائيات وزارة الاقتصاد والتجارة، وهو ما يؤكد استمرار فورة إطلاق الشركات الجديدة في العديد من القطاعات.

ويشير تنامي عدد الشركات إلى مدى فعالية التشريعات الاقتصادية المحفزة للاستثمار الأمر الذي عزز بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وشجع الاستثمار بالنسبة المحلي وذلك من خلال مراجعة وتحديث أكثر من 20 قانوناً تجارياً بعد الحصار، خاصة مع مبادرات تنموية على الاستثمار وإنشاء الشركات مثل مبادرة «امتلك صنفاً في قطر خلال 72 ساعة»، بالإضافة إلى إدارة نظام المنافسة الواحدة بوزارة الاقتصاد والتجارة، والتي تهدف لتقديم تسهيلات لإجراءات الاستثمار الصناعي وتقديم أكثر من 10 امتيازات أبرزها استثمار جميع المواقف والتراخيص اللازمة خلال

